تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري من خلال أطروحات مالك بن نبي

أ.السعيد جقيدل، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط، الجزائر

أ.آدم رحمون، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر

ملخص:

يعيش العالم اليوم تحولات وتغيرات كثيرة ميزتها الأساسية الاستمرارية وعدم الثبات، مؤشراتها ثلاثة: العلم، القوة المالية والمادية، والحضارة من خلال مكتسباتها الماضية وتطلعاتها المستقبلية، فنجد الدول تسعى إلى تجسيد مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية على أرض الواقع المعيش وتبسيط سبل الحياة لسكانها، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما حديثا تجددت معالمه في الآونة الأخيرة، غلبت عليه الحياة المادية أكثر من أمر أخر، فالنفعية المادية التي قامت عليها فلسفة الحضارة الغربية والحرية بغير حدود وقيود ساهمت في ظهور مشاكل وأزمات على مستوى جميع الميادين أدت لحدوث نوع من الجدلية والتناقض داخل البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، فالملاحظ والمتتبع لحركة تطور المجتمعات الإسلامية والعربية والجزائر خصوصا سعيها اليوم لتحقيق مشروع تنموي شامل لكل الأنشطة العملية والعلمية والإنسانية، بحيث هناك طرح مستمد نظريته من نظرية التنمية المستدامة للمفكر الجزائري مالك بن نبي كنوع من الإقلاع الحضاري المرتبط بمعادلة تقدم

الواجبات على الحقوق بل وتفوقها عليها، ونبرز ذلك في شكل آلية فاعلة قائمة على الاستثمار في الإنسان والوقت والتراب وهذه النظرية تنطلق من الاستثمار في القوى الاجتماعية لإحداث النهضة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من إسقاط الفكر النظري على الواقع اليومي وما يتمناه الإنسان .

الكلمات المفتاحية: نظرية التنمية المستدامة، الإقلاع الحضاري، القوى الاجتماعية

***Abstract* :**

The world today is undergoing many transformations and changes whose main characteristic is continuity and instability. Its three indicators are: science, financial and material strength, civilisation through its past achievements and future aspirations, we find States are seeking to realize the concept of sustainable development with its various social, economic, environmental and technological dimensions on the living ground and to simplify the way of life of its inhabitants. The concept of sustainable development is considered a newly understood concept that renewed its features recently, dominated by material life more than something else, the material benefit on which the philosophy that Western civilization was based on and freedom without limits and restrictions contributed to the emergence of problems and crises at the level of all fields led to a kind of controversy and contradiction within the social construction of these communities. The observer and the follower of the development movement of the of Islamic and Arab societies, especially Algeria, in their quest today to achieve a comprehensive development project for all practical activities, scientific and humanitarian, so there is a theory derived from the theory of sustainable development of the Algerian intellectual Malik bin Nabi as a kind of cultural takeoff related to the

equation of the progress of duties on rights and even surpassed them, and this is highlighted in the form of an effective mechanism based on investment in human , time and land , this theory starts from investment in social forces to bring about the economic and social renaissance desired to drop theoretical thought on the daily reality and what the human wish.

key words :Sustainable Development Theory ,cultural takeoff, Social forces

مقدمة:

إن الفكر التنموي بحاجة إلى نظرية كمصدر لنظرياته ومبادئه وقيمه ومعاييره وإرشاداته وتوجهاته ومناهجه وتقنياته ورؤاه، التي توضح بناءه ووظيفته، واستخدامه في سلوك اجتماعي في الحياة المجتمعية فإذا كانت المرجعية النظرية للفكر التنموي مرجعية أصيلة سليمة من الأخطاء، صالحة لتغذية المستجدات التي تحدث من حين لأخر عبر الزمن، شاملة لمناحي الحياة، واضحة، دقيقة، عادلة في معاييرها، غنية بالمعارف، اعتبرت مرجعية صالحة كأساس للفكر التنموي[1]. منطلقه الوجهة الاقتصادية والإجتماعية نحو الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري وتحقيق الإحتياجات الضرورية في الحياة اليومية أظهر مفهوما مختلفا للتنمية أطلق عليه مصطلح التنمية المستدامة، وهذه الأخيرة تركز على الاستثمار في القوى الاجتماعية من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعلى الجودة والمعيارية وفعالية الأداء بالإضافة إلى المحافظة على الاستدامة لضمان حقوق الأجيال الآتية، والجزائر بسبب الاقتصاد الريعي المرتكز على عائدات البترول أهملت الاستثمار في القوى الاجتماعية، ولتحليل كل تلك المتطلبات التنموية كان علينا وضع التصور الفكري والمعرفي الذي وضعه المفكر الاجتماعي والاقتصادي **مالك بن نبي** في تشخيصه لوضعية المجتمعات العربية والإسلامية خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية باعتباره أوجد مؤشرات لفهم تلك المتغيرات لأنه وضع آليات تفعيل التنمية في المجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمع الإسلامي بصفة عامة من خلال عملية توظيف القوى الاجتماعية في المجتمع ،بالتركيز على الوقت والتراب المعبر عنها بالبيئة والإنسان والعامل الديني

الذي يمثل مرتكز الحياة للحضارة في هذه المجتمعات الإسلامية وسنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى العناصر الآتية الذكر:

أولا : من التنمية الاقتصادية الأحادية إلى التنمية المستدامة.

ثانيا: مظاهر الواقع الاجتماعي الجزائري.

ثالثا: آليات تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند مالك بن نبي في المجتمع الجزائري.

1-الواقع الاجتماعي "الاستثمار في القوى الاجتماعية".

2- المشروع الاقتصادي "من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد التنمية ".

3- المحافظة على البيئة "من أجل بيئة صالحة للعيش الجزائري ".

4-تحقيق المعادلة الاجتماعية "الفرد في خدمة الجماعة والجماعة في مصلحة الفرد " .

أولا:من التنمية الاقتصادية الأحادية إلى التنمية المستدامة:

من المعروف أن كارل ماركس قد تناول البناء الاجتماعي-الاقتصادي للمشروعات الرأسمالية بوصفها وحدة واحدة لا تقبل الانقسام-وبذلك نجده يستعيد تحليل بناء هذه المشروعات إلى متغيرات معينة، ولقد أشار مالك بن نبي إلى هذا في قوله عن:"الماركسية مثلا : أنها منهج أفكار رأى النور في الواقع الاجتماعي لأوروبا في بداية القرن التاسع عشر وما قول ماركس تأكيد على ذلك : الفلاسفة حتى الآن فسروا العالم، أما نحن فنريد تحويله، فتفسيره للعالم عبر مسلّمتيه : المادية الجدلية والمادية التاريخية، يتضمن منذ البداية منهجا ميتافيزيقيا ، أفضى في جوانب أخرى لمشاكل كبيرة ، كما نجد ان ماركس أراد أن يحدد ضمن التفسير الماركسي بعض ظواهر نظريته، في علم الفلك الفيزيائي، في كتابه (العالم-الحياة-العقل)[2]، إن الماركسية وان ادعت بأنها قد تبعت خطى المنهج الهيجلي، وقد ورثت من هذا المنهج آلية الجدلية الرائعة وبالخصوص ذلك المبدأ..إذ يقول : هناك مستقبل فلسفي للعالم ومستقبل لعالم الفلسفة، فهذا المبدأ إذن ، قد وضع بين الأفكار المنظمة منهجاً فلسفياً ، وبين الأحداث الاجتماعية رابطاً محدوداً ومتبادلا"[3].

لقد تطرقنا إلى هذا القول لنظهر أن هناك علاقة بين عالم الأفكار النظرية والعامل الاجتماعي والاقتصادي، أو بعبارة توجد علاقة بين الأفكار والبناء الاجتماعي يدل على أن الأفكار والبناء الاجتماعي لابد أن يسيرا في تكامل وترابط منطقي مما يسهل العمل في وحدة متكاملة ومتناغمة تضمن تجانس البناء الاجتماعي (بمعنى الترابط والتلاحم بين المعنيين "الأفكار التي تمثل الفلاسفة والفلسفة الوضعية "والعالم والذي يمثل الواقع الاجتماعي)، والسؤال الذي يطرح نفسه ما الذي تمثله التنمية الاقتصادية في الواقع الاجتماعي ، أو كيف نحرك الطاقات الاجتماعية لنجعلها واقع اقتصادي؟ .

1- التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية ظهر في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقبل أن نتطرق إلى تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية لابد أن نَعرف معنى التنمية، وقد ظهرت عدت محاولات لتحديد معنى هذا المفهوم إذ يشير البعض إلى أن التنمية هي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فان المجتمع لابد أن يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الوظيفي والتحضر والتعليم المناسب للقيام بالحراك الاجتماعي، فضلا عن علاقة التنمية بالحضارة الخاصة بالدول التي هي بصدد عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وبعبارة أخرى فان التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها الديناميكية والتغيير والتصنيع والاستقلال فيما يخص المنتجات والتأثر الايجابي وقوة وفعالية الأنساق الداخلية الفاعلة في المجتمع، ويؤكد ابن خلدون على أن الاقتصاد أساس قوة الدولة فيقول :"اعلم أن مبنى الملك على أساسين لابد منهما فالأول نظام الحكم "الملك" والثاني العصبية والمال الذي هو قوام الجند، وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال ".[4] والاقتصاد في الغرب بعد أفول الحضارة العربية الإسلامية أخذ يزدهر بسبب الاجتهاد من العديد من المفكرين من أمثال **كارل ماركس** كما ذكرنا سابقا ، وكذلك **ماكس فيبر** الذي من خلال الديانة المسيحية وعلى الأخص المذهب البروتستانتي استطاع أن يؤسس الرأسمالية التي تستمد روحها من ثلاث مبادئ موجودة في المسيحية وهي على وجه التحديد: **مبدأ الثقة بالنفس، حب العمل، وروح المبادرة**، فالاقتصاد مبني على عملية الاجتهاد وعلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد المراد إحداث عملية التنمية فيه أو الإقلاع الحضاري **فما الاقتصاد -كما يقول مالك بن نبي-"إلا إسقاط البعد السياسي على**

نشاط إنساني معيّن، بقدر ما تبقى السياسة مرتبطة بمبادئ الأخلاق، يبقى الاقتصاد وفياً لهذه المبادئ"[5].

وهذا يدل على أن الاقتصاد والسياسة متلازمان فالاقتصاد هو إسقاط للبعد السياسي، وهناك شرط ضروري لتحقيق عملية التلازم والتكامل وهي ارتباط السياسة بالمبادئ الأخلاقية، وكذلك فان الأخلاق العملية شرط ضروري في الاقتصاد لان هذا الأخير هو عبارة عن علاقة إنسانية لها مبادئها وأصولها، أنها لب عملية التواصل الإنساني الذي أساسه تبادل المنفعة المشتركة دون ضرر ولا ضرار، إذن فالاقتصاد والسياسة يحكمهما ويوجههما المبدأ الأخلاقي أكثر من أي شيء أخر لكي تتم عملية التلازم بينهما .

فمالك بن نبي وبالرغم من ارتباطه الشديد بواقع المجتمع والأمة العربية الإسلامية، وانطلاقه في دراساته وتطلعاته، من همومها واهتماماتها، إلا أن ذلك لم يجعل من انطلاقته التحليلية الجزئية الإجرائية اليومية أو التبريرية المتحيزة هدفا له، بل ظل اهتمامه مشدودا إلى التأصيل الفكري والمنهجي، ومحاولة استخلاص الأحكام الفاعلة في الظاهرة الحضارية، في حالة قوتها وامتدادها وتألقها، وفي حالة ضعفها وانحصارها وأفولها، لقد تمكن مالك بن نبي بعبقريته الفكرية أن يتجاوز عقبات الظرفية والجزئية والسطحية، ومنطق الإيديولوجية، لينفذ إلى فهم الظاهرة الحضارية ويدركها في إطارها الشمولي، وينظر إلى مكوناتها في سياقها التكاملي العضوي، ويستخلص منها التشريعات العامة التي تَحْكُم حركة نشوئها وتوازنها وضعفها واختلالها ويفحص ويمحص من خلالها تاريخ الأمة الإسلامية[6].

ويرى مالك بن نبي أن مشكلة الاقتصاد في العالم الإسلامي هي مشكلة توجيه المال وكذلك توجيه العمل والذي يتمثل في القوى الاجتماعية، وينبغي على الاقتصاد أن تحكمه الأخلاق فنجعل للمال قيمة نسبية، "فتوعية الإنسان المسلم في الميدان الاقتصادي، يجب أن لا يجره إلى وثنية جديدة ليصير من عباد صنم اسمه (**الاقتصادانية**)أو حتى الاقتصاد[7].

وفي كتابه (**شروط النهضة**) يرسم لنا المسار للخروج من مأزق الاقتصادانية قائلاً :"يجب أن نصنع رجالا يمشون في التاريخ، مستخدمين التراب والوقت والمواهب في بناء أهدافهم الكبرى

."وأن قضية الفرد منوطة بتوجيهه من نواحي ثلاثة :أولا-توجيه الثقافة، ثانيا-العمل وثالثا-رأس المال[8].

ومالك بن نبي يرى أن الاقتصاد في الغرب هو اقتصاد منظم أما في الشرق أي البلاد الإسلامية فهو غير منظم،"والحق أن الاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية، وقانوناً جوهرياً لتنظيمها، أما في الشرق فقد ظّل على العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، حتى أن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ- نظرية ابن خلدون- تعتبر فكرا نظريا مرجعيا في الاقتصاد الإسلامي[9].

لقد تنبه مالك بن نبي إلى أن التراث الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية و العربية لم يضاف له شيء منذ عهد ابن خلدون أو بدقة أكثر لا توجد إلا نظرية ابن خلدون في الاقتصاد والتي ظلت حبرا على ورق، ويصف بأن المشكلة بأنها مشكلة نفسية في نفوس البشر، ذلك أن الوعي الاقتصادي لم يتعزز في شعور العالم الإسلامي، النمّو الذي تطور في الغرب في شعور الإنسان المتحضر وحياته[10]

فالعالم الإسلامي وقع في إشكاليتين، الإشكال الأول أنه حدد الاختيارين أو حصرهما في المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي، الإشكال الثاني الغير مفعل خاص بالمجتمعات الإسلامية والعربية وهو المنهج الإسلامي وهو نظام شامل وكامل اجتماعي واقتصادي في نفس الوقت مادي وروحي دنيوي وأخروي .

وهي المفارقات التي أشار إليها مالك بن نبي في دراساته الاجتماعية للمجتمع المتخلف، حيث تمتد هذه المفارقات في أوصال ثقافته الاقتصادية والاجتماعية مما يحتم على الدول العربية والإسلامية البحث في إيجاد مشاريع للتنمية الحقيقية كمشروع استثمار إنساني من أجل بناء حضارة وليس استيراد منتجاتها، وهو فعل ينتهي حتما لتكديس منتجات الحضارة لان الحضارة بكل بساطة بناء وهندسة وليس تكديساً، لما اصطدم بحضارة الغرب انشغل بمعرفة طرق الحصول على أشيائها دون أن يكلف نفسه البحث عن كيفية إبداعها، مما أثر على نفسية المسلم فأضحى يلهث وراء اقتناء وتكديس هذه الأشياء ظناً منه أنه يبني بذلك حضارة من خلال

استيراد أشيائها التي أبدعتها عقول أخرى، وغفل عن حقيقة بديهية وهي أن الحضارة لا تبيع له روحها (ثقافتها) وان باعت له أشيائها لأنها الحضارة أخيرا بناء ثقافياً وليس تكديساً.[11]

2-**التنمية المستدامة**: يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما حديثا ، تحددت معالمه من خلال مؤتمر روما، حيث ورد في ملخص نتائج هذا المؤتمر بأن التنمية البشرية إذا استمرت في استخدامها للموارد المستدامة بهذه الوتيرة فان ذلك سوف يؤدي إلى تدهور ونفاذ تلك الموارد، بحيث أن هذه الموارد غير قابلة للإحلال، كما أكد المؤتمرون أن التنمية تتوقف على الأخذ بعين الاعتبار للعوامل البيئية، إذا مزجت فكرة التنمية المستدامة بين ثلاثة منظورات هي :الاقتصاد، المجتمع والبيئة[12].

وعليه فان عملية التنمية المستدامة والتي لا يمكن تجسيدها إلا من خلال منهج متكامل ومترابط العناصر منحصراً بصورة جوهرية في مكوناتها الثلاثة الأساسية "العنصر الاقتصادي، العنصر الاجتماعي، العنصر البيئي"، هي التي تسهم بشكل فعال في تحقيق العملية التغيرية التنموية من خلال وجهة نظر مالك بن نبي، وذلك من خلال تركيزها على مرحلة بلوغ المجتمعات لمستوى حضاري راقي يتسم بالنمو والفعالية .

من العوامل التي عطلت نمو الفكر الاقتصادي في العالم الإسلامي ما نراه من طرف بعض علماء الدين من تشدد في الاعتراض على الاجتهاد الاقتصادي، اعتراضا يجِّده أحيانا من المنطق[13].

وهناك جملة من المعيقات التي تعرقل عملية التنمية أوجزها "**رشاد أحمد عبد اللطيف**" في النقاط التالية[14] :

- ✓ معوق مادي مثل عدم تأثير رأس المال بالقدر الكافي للمشروعات المراد تخطيطها.
- ✓ نقص الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع بأهمية التنمية والمشروعات التي يتم الوصول إليها .
- ✓ سيادة روح الفردية والتفكير في الذات.
- ✓ عدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة في مجال التنمية.

- ✓ ضياع الأهداف العامة للبيئة خلال مراحل التنفيذ والاكتفاء بتحقيق أهداف تهم الأقلية من المجتمع .
- ✓ عدم التنسيق بين المؤسسات الحكومية (الوزارات)المشاركة في المشروعات.
- ✓ الميل إلى المظهرية أكثر من تحقيق طموحات المجتمع الجزائري.
- ✓ مركزية إصدار القرارات وعدم إطلاق الحرية للمبتكرين والمجددين لإظهار مواهبهم

ثانيا : مظاهر من الواقع الاجتماعي الإسلامي والجزائري .

لقد قام المفكر الاجتماعي مالك بن نبي بتشريح دقيق للمجتمع الجزائري وهو يؤكد أنه يعيش العديد من الآفات أو كما وصفها بالمرض الاجتماعي الذي يحطم الجسد الاجتماعي، وهناك ثلاثة أمراض يعاني منها المجتمع الإسلامي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة وهي

1-مشكلة الحضارة: يرى أن المشكلة التي يعاني منها العالم الإسلامي هي مشكلة الإنسان قبل أي شيء آخر فهو الذي فقد همته الحضارية، فالإنسان يؤثر في التاريخ من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي: فكره،عمله وماله ويبقى الإنسان(بإرادته) العنصر الفاعل في المعادلة، و مالك بن نبي تشخيصه للواقع الاجتماعي وخصوصا الجزائري منطلقه إسلامي يقول نحن مسلمين إذن نحن كاملون مما جعل تأنيب الضمير مات في هذا المجتمع وساعده أخطر شلل هو الشلل الأخلاقي ، فالمسلم لا يحاول تعديل سلوكه وإصلاح نفسه فهو كامل كمال العقم ،أو كمال الموت أو العدم ،وبذلك تختل حركة التقدم النفسي في الفرد والمجتمع ، فإذا الذين اطمأنوا لفقرهم الروحي ، ولنقصهم النفسي يصبحون قدوة في الخلق ،وفي مجتمع تقود فيه الحقيقة إلى العدم[15]

فالمجتمع الإسلامي والجزائري خصوصا يحتاج لمقومات إسلامية نابعة من القرآن والسنة من حيث التطبيق و فهم الآيات وتوظيف معناه في إيصال أفكاره ومثال ذلك من الآية القرآنية التالية : ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ...﴾ [16]

ويعبر مالك بن نبي على أفكاره بالقول :"فنحن بحاجة إلى إعادة تنظيم طاقة المسلم الحيوية وتوجيهها، وأول ما يصادفنا في هذا السبيل هو تنظيم تعليم القرآن بحيث يوحي من جديد إلى

الضمير المسلم الحقيقة القرآنية كما لو كانت جديدة ، نازلة من فورها من السماء على الضمير، وثاني ما يصادفنا هو انه يجب تحديد رسالة المسلم في العالم ، وبهذا يستطيع المسلم منذ البداية أن يحتفظ باستقلاله الأخلاقي، حتى ولو عاش في مجتمع لا يتفق مع مثله الأعلى ومبادئه ،كما انه يستطيع أن يواجه-رغم فقره أو ثرائه-مسؤولياته مهما يكن قدر الظروف الخارجية الأخلاقية أو المادية[17]، فإنسان ما بعد الموحدين كما يصفه مالك بن نبي قد فقد همته بسبب فقدانه للمبدأ الديني داخله والوازع الأخلاقي ،وبالتالي انهارت شبكة العلاقات الاجتماعية لأنه فقد صلته بخالق هوكذلك فقد شخصه وعلاقته بالآخرين،"وبتعبير آخر إن المسألة هنا أن نوضح للقارئ كيف يتاح (للفكرة الدينية) أن تبني الإنسان حتى يقوم بدوره في بناء الحضارة، بالتالي كيف يتاح لهذه الفكرة ذاتها أن تمدنا بتفسير عقلي لدور إحدى الديانات في توجيه التاريخ"[18]، والعرب كما يقول ابن خلدون لن يحصل لهم الملك إلا بالفكرة الدينية وهذه عملية يقينية ومن الضروري التنبيه لهذا الأمر،"...فالعلاقة الروحية بين الله وبين الإنسان، هي التي تلد العلاقة الاجتماعية، وهذه بدورها تربط بين الإنسان وأخيه الإنسان[19]."

2-**مشكلة الثقافة**: إن كلمة الثقافة نفسها وردت في مُقَدَمة ابن خلدون مرتين أو ثلاثا في فصول موزعة في المُقَدَمة دون أن يكون لمدلول الكلمة ضبطاً يحمل إلينا معنى الثقافة كما نحاول أن ندركه اليوم، فكلمة الثقافة تبدو لي في مصطلح ابن خلدون هي مرادفة لما يسميه "الصناعة "، صناعة النحو، صناعة الفقه، صناعة الطب...الخ، فكل فن أو تقنية كما نسميها اليوم يسميه ابن خلدون صناعة، وأحياناً يجمع مجموعة الصناعات (أي ما نسميه اليوم تكنولوجيا) بكلمة ثقافة، أما مدلولها اليوم اتسع أكثر من ذلك بكثير، لقد بقيت الكلمة في الحقيقة نادرة الاستعمال في اللغة العربية ، وقد نعثر عليها في لسان العرب إنما مجرد فعل (ثَقَّف-يثَقِّف:أي قوَّم-يقوِّم) وهي بهذا المعنى تقربنا من مدلول الثقافة بمعناه اليوم، والواقع أن فكرة " ثقافة "ثمرة من ثمار عصر النهضة فهي فكرة حديثة من عصر النهضة إذ يقول: "فالكلمة إذن جديدة أي أنها وجدت بطريقة التوليد، والغريب أن الكاتب الذي صاغها –وربما كان ذلك في مستهل هذا القرن–قد اختارها من بين عدد من الأصول اللغوية من مثل: علم –أدب-فهم-أدرك-ثقف، تلك الكلمات التي تدل على العمل أو العلاقة المعرفية، ومعنى هذا أنه اختار الكلمة التي تدل صورها على طابع الروح الجاهلية، وبوسعنا أن نقول: أن الفعل " ثقف " أصل لغوي يتصل تاريخه بلغة ما قبل

الإسلام ...ولكن يبدو لنا أن كلمة(ثقافة) التي كان من حظها أن نختار لهذا المعنى، لم تكتسب بعد قوة التحديد الضرورية لتصبح علما على مفهوم معين، وهذا هو ما يفسر لنا أنها بحاجة دائما إلى كلمة أجنبية ...أو بعبارة أخرى أنها تحتاج لتفسير أجنبي مثل كلمة culture....، ولقد رحب مجال البحث الاجتماعي في القرن التاسع عشر بتأثير التوسع الاستعماري ذاته،ورحب معه مفهوم(الثقافة) الذي كان حتى ذلك الحين حبيسا في نزعات فردية أوروبية، بمبدأ "الإنسانيات الإغريقية اللاتينية "، اتسع هذا المفهوم حتى ضم مجالا جغرافيا أوسع ومعنى اجتماعيا اشمل ،إلىأن ظفر بدراسات (**ليفي بريل**)عن ثقافات المجتمعات البدائية[20]. فالمدرسة الغربية الرأسمالية تعرف الثقافة بأنها **فلسفة الإنسان،** أماالمدرسة الماركسية تعرف الثقافة بأنها **فلسفة المجتمع** ،فان مالك بن نبي يجمع بين النظرتين ويقرر بان الثقافة تشمل فلسفة الإنسان وفلسفة المجتمع لذلك نجد أن السؤال الذي طرحه في كتابه -مجالس دمشق -ما الثقافة ؟:الثقافة إذن تعرف بصفة عملية على أنها :(مجموعة من الصفاتالخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته)، وهذا التعريف الشامل للثقافة هو الذي يحدد مفهومها.[21] وبهذا التعريف فان مالك بن نبي يَجْمَعُ تعريفه للثقافة في موضوع علم الاجتماع وتعريفه الذي حدده ابن خلدون في مصطلح "**العمران البشري والاجتماع الإنساني** "، وتعتبر نظرية مالك بن نبي في الثقافة هي محور ولبّ نظريته في فلسفة التاريخ والحضارةعلى اعتبار أن الفعل الحضاري هو باستمرار محصلة أزمة ثقافية، وأن نجاح أية حركة نهوض حضاري ترتبط بمشروعها الثقافي .[22]

فالثقافة هي روح الحضارة "والإقلاع الحضاري مرتبط بمعادلة بل وتفوقها عليها، فكلما كان لدى المجتمع فائض في أداء الواجبات كلما انعكس ذلك على تلبية حقوقه بشكل أفضل واشمل"[23].

أن النظرة الشمولية التكاملية الوظيفية في دراسته للظواهر الاجتماعية ،مستثمرا في ذلك كل الجوانب المعرفية في رصد الظواهر وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى معرفة الأسباب والعوامل المستقلة والتابعة المؤثرة فيها ،ووعي آلية السنن والقوانين المنشئة لها والفاعلة فيها.[24]

ويؤكد أن الثقافة العملية هي الحل الوحيد لإعادة صياغة المفاهيم في المنظومة الفكرية والقيمية، داخل المجتمع وقبل ذلك يجب القيام بعملية التنقية والانتقاء قائلا :"وانه يجب بادئ الأمر تصفية عاداتنا وتقاليدنا، وإطارنا الخلقي والاجتماعي، مما فيه من عوامل قتاله،ورمم لا فائدة منها ،حتى يصفو الجو للعوامل الحية والداعية إلى الحياة.[25] "

غير أن مشكلة الثقافة عندنا حسب مالك بن نبي، ليست مشكلة فهم وتفسير لنموذج ثقافي موجود في الواقع بقدر ما هي مشكلة إيجاد وترقية لهذا النموذج لأنه نموذج منشود، ومعنى ذلك أننا "في العالم العربي والإسلامي ليست مشكلتها منحصرة في محاولة فهم الثقافة على أساسأنها واقع موجود نريد التعامل معه من اجل التكيّف النفسي الاجتماعي، إن المشكلة عندنا تطرح على شكل مشروع نطمح إلى تحقيقه بصورة عملية [26]. "فنحن نحتاج إلى الثقافة العملية لأنها المخرج الأساسي، ومن خلالها نستطيع أن نحقق نوعاً من التوازن على مستوى عالم الأفكار والأشياء والأشخاص ،وحسب رأيه نحتاج إلى نوع من التنحية والانتقاء لأن المشروع الثقافي يحتاج إلى عملية ترصيص فكري وعملي، وعلى الدولة أن تتخذ من عناصر الثقافة العملية دستورا لها وحددها في أربع مبادئ هي[27] :

1. الدستور الخلقي.
2. الذوق الجمالي.
3. المنطق العملي .
4. الصناعة بتعبير ابن خلدون .

والثقافة هي نظرية في السلوك أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة ،"ونخلص من ذلك إلى ضرورة تحديد الأوضاع بطريقتين:الأولى سلبية تفصلنا عن رواسب الماضي،الثانية ايجابية تصلنا بمقتضيات المستقبل [28]."

الثقافة مثل القوانين الاجتماعية لابد من أن تدرس من خلال عاملي الزمن، والمكان لذلك فهي تختلف من مكان إلى مكان وتخضع لعامل الزمن باستمرار، فالثقافة في مهمتها التاريخية تقوم بالنسبة إلى الحضارة بوظيفة الدم بالنسبة إلى الكائن الحي،فالدم ينقل الكريات البيضاء والحمراء التي تصون الحرية والتوازن في الكائن، وتكون جهاز مقاومته الذاتية، فالثقافة تنقل أفكار

الجمهور الشعبية، وأفكار القادة الفنية، وهذان العنصران هما اللذان يغذيان عبقرية الحضارة، فهي تدين لهما بدفعتهما، وبمقدرتهما الخلاقة .

3-**مشكلة المفهومية أو الفهم المتبادل**:

إن مشكلة المفهومية تثار على المستوى الوطني داخل كل بلاد فرضت شروطها الخاصة ضمن طور معين من أطوار تاريخها ،أنماطا من العمل الجماعي، أعني حين يطرد تأثير الشروط الفنية لنشاط مشترك على مساحة جغرافية فسيحة بما فيه الكفاية ،ومخططة في قليل أو كثير ،ودراسة هذا النشاط ترجع بنا على أي وجه إلى دراسة المقومات التي تقوم عليها تركيبه[29].

وفي علاج المجتمع، هناك أيضا مقياسين، على المعالج أن يأخذهما بعين الاعتبار: التشخيص والعلاج، اكتشاف المرض وطريقة مداواته ، وبمعنى أكثر دقة علينا معرفة الداء ثم تحديد علاجه تحديدا دقيقا، إذن فمشكلة الباعث المعلِّل داخله بالضرورة ضمن مشكلة النشاط الفردي أو الجماعي ،ففي إمكان النشاط أن يصنع المجتمع أوأن يقوم بتقويضه ، وذلك حسب العلاقة المقترنة بالباعث المعلّل ، إلا أن نشاط المجتمع المشترك لا يتكون في بساطة من مجرد مجموع النشاطات الفردية حتى ولو كانت هذه الأخيرة من نفس الجنس ، وحتى ولو كانت متحدة كلها في نفس الاتجاه ، إذ يجب أيضا أن يتم تنظيمها في كنف النشاط الإجمالي حسب مخطط تنظيمي organigramme يتولى تحديد فعالية هذاالنشاط، فهذا "التنظيم "للنشاطات الفردية بالذات في كنف نشاط اجتماعي مشترك هو الذي يصنع على وجه الدقة مشكلة المفهومية[30].

فعلى المستوى العقائدي ،هناك مفاهيم أساسية ،لا يمكن لأي تقدّم اقتصادي واجتماعي أن يتحقق بدونها،...فقد كان ولاشك من الضروري إن يعاد تقويم مفاهيم المسؤولية ،والعدالة والاقتصاد، والنظام، وفي معانيها المألوفة والأخلاقية الأقرب للحسّ الفطري لدى الشعب، ذلك إن هذه المفاهيم ...فعلاً قد قلل من شأنها التضخم والمزايدات الفوضوية[31].

ثالثا : آليات تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند مالك بن نبي في المجتمع الجزائري

يطرح المفكر الاجتماعي والاقتصادي الكبير ' **مالك بن نبي**' مشكلة تخلف العالم الإسلامي، ويتصور معادلة التنمية المستدامة وهي ضرورية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تجمع بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، والتي تنقضه من ورطة

التبعية التي تعانيها الدول العربية والإسلامية، في عالم أضحت فيه العلاقات الاقتصادية متحكمة في القرارات السياسية، خاصة ما يسمى بظاهرة {العولمة}التي يعتبر البعد الاقتصادي "سيطرة البنوك العالمية"، نشاط الشركات العالمية الكبرى ....من ابرز مظاهرها، حيث تحرص القوى الكبرى على فرض اقتصاد السوق وثقافته وفيما يلي توضيح لهذه النظرية التي تحرى الدقة والموضوعية من كل الجوانب من اجل صياغتها على أكمل وجه .

1-**الواقع الاجتماعي(الاستثمار في القوى الاجتماعية)**:

والتي يمكن التعبير عنها بمصطلح الثورة الاجتماعية وفي ذلك يقول :"لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملكه من أفكار، ولقد يحدث أن تلم بالمجتمع ظروف أليمة ، كأن يحدث فيضان أو تقع حرب ،فتمحو منه عالم الأشياء محوا كاملا،أو تُفقِده إلى حين السيطرة عليه ، فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على عالم الأفكار كان الخراب ماحقا، أما إذا استطاع أن ينقذ أفكاره فانه يكون قد أنقذ كل شيء، إذ انه أن يستطيع أن يعيد بناء عالم الأشياء[32] .

وقد ضرب لنا مالك بن نبي أمثلة عن أهمية منهج النظر إلى طبيعة المجتمع وآليات بنائه أو إعادة بنائه،وآثار ذلك على فعالية الأداء البشري أثناء عملية الانجاز وكيف أن لرصيد الأفكار الذي يملكه المجتمع أو الفئة التي تضطلع بمهمة الانجاز الدورُ الحاسم في تحديد مصير المشروع كلّه، إذ لفت انتباهنا إلى دولة ألمانيا بعد الحرب الكونية الثانية أين دمار عالم الأشياء فيها عن آخره ،ولكن سرعان ما أعادت بناء كل شيء بفضل رصيدها من الأفكار [33].

لذلك نجد أن مالك بن نبي يؤكد على أن المدخل إلى باب الحضارة لا يكون إلا بمراجعتنا لتصوراتنا النظرية و سلوكياتنا العملية فيما يتعلق بمواقفنا من الواجب إذ يجب أن :"نركز منطقنا الاجتماعي والسياسي والثقافي على القيام بالواجب، أكثر من تركيزنا على الرغبة في نيل الحقوق ،لان كل فرد بطبيعته تواق إلى نيل الحق، ونفور من القيام بالواجب ،إذن لسنا نريد من الفرد أن يطالب بحقوقه إذ في هذا الصدد يقول :"الإقلاع الحضاري مرتبط بمعادلة تقدم الواجبات على الحقوق بل وتفوقها عليها ،فكلما كان لدى المجتمع فائض في أداء الواجبات كلما انعكس ذلك على تلبية حقوقه بشكل أفضل واشمل[34] ."

إذ من الضروري على البلاد العربية بوجه خاص أن تعيد النظر في تنظيم حياتها الاقتصادية، على شرط تحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها ،متخذة أساسا شروط الاستثمار الاجتماعي الذي قدمناها في صورة مسلمتين ربما يكون تطبيقهما في حدود الوطن الواحد، على درجة من الصعوبة، ولكنها تخفض بمقدار ما تتسع رقعة التطبيق [35]، فالتنمية لا تشترى من الخارج بعملة أجنبية، غير موجودة في خزينتنا ،فهناك قيم أخلاقية واجتماعية ولا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها، ويعلق على الجزائر قائلا :" أن وطنا متخلفا لابد له أن يستثمر سائر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله ،وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه ،فتلك هي العجلة التي يجب دفعها لإنشاء حركة اجتماعية واستمرار تلك الحركة[36] ."

لقد ركز المفكر مالك بن نبي على نقطتين ضروريتين هما: توفير العمل لكل ساعد وتوفير القوت (الأكل) لكل فرد هاذيتين المسلمتين ضروريتين لنجاح عملية التنمية وبالأخص في الجزائر ولا يكون ذلك إلا وفق إستراتيجية هادفة ومتكاملة ونابعة من ثقافة المجتمع ومن واقعه وحضارته.

2-المشروع الاقتصادي "من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد التنمية ":

لو تتبعنا العلاقة بين مجاميع الدول المتقدمة والنامية، نجد أن العلاقة في الجوهر علاقة بين رائد وتابع وذلك يؤكِّد فشل جهود التنمية الدولية، ففشل الإطار التنموي في هذه الدول يؤكد أن النماذج المستوردة هي السبب الرئيسي، كذلك مشكلة أخرى هي المخططات الجزئية والغير مدروسة وعدم المحافظة على البيئة والاستدامة .

ومالك بن نبي ينظر إلى مشكلة التخلف على أنها تخلف حضاري عام ،لا مجرد تخلف اقتصادي متعلق بالوسائل خلافاً لكثير من السطحيين عندنا، ولذا نراه يأخذ عليهم إلى استيراد أشياء الحضارة القوية وتكديسها ،ظناً منهم أنهم يبنون حضارة ،غافلين عن حقيقة تاريخية علمية وهي :أن الحضارة يمكن أن تبيعهم أشيائها لكِنّها لا يمكن أن تبيعهم روحها، وهي صورة ناتجة عن تصور قاصر وقع فيه المسلم حين فتح عينيه فرأى أمامه حضارة قوية فدخل صيدليتَّها، يأخذ من هذا قرصا ضد الجهل ...ومن هناك حبة ضد الفقر ومن هناك عقاراً ضد الاستعمار[37].

ودعا إلى ضرورة الاتجاه من الاقتصادانية إلى الاقتصاد فهذا أمر ضروري للخروج من مآزق التخلف ولا يكون ذلك إلا بالتركيز على الثلاثية الحضارية الإنسان والوقت والتراب ، وكز في شروط الإقلاع الحضاري على التخطيط قائلا :"فالتخطيط مظهر من مظاهر تعجيل التاريخ في القرن العشرين وهو مظهر يخص الميدان الاقتصادي ...وان علم الاقتصاد، لم يبرز من الأحداث الاقتصادية بعملية تجريد صرفة، وفقا للطرق الذي اتبعته الهندسة عندما وضعت مسلمتها الأساسية، ف (أدم سميث)قد وضع له (نظريتين)الحرية الفردية وحرية التصرف، كما وضع له (ماركس) (نظريتين)التسيير السلطاني والصراع الطبقي[38] ."

فأي مشروع مستورد أي بأفكار غيرنا معرض حتما للفشل، وكذلك إذا كانت الوسائل ليست وسائلنا فلابد أن تكون الفكرة نابعة من صلب الثقافة الوطنية، فالمشروع الاقتصادي لكي يحقق عملية الإقلاع يحتاج إلى الانطلاق من الإنسان الفعال القادر على عملية الانجاز.

ومن أسباب الفشل هو تجاهل البناء الداخلي لذات الإنسان ،فان مسعاهم سيكون مآله الفشل الذر يع حتما، نظرا لتجاهلهم لأهم مبدأ من أبعاد النهضة وهو الإنسان -عموما-حينما يتخلص من رواسب التخلف التي تعيقه وتمنعه من الحركة ، وتتوفر له الفكرة الدافعة فإننا سننتظر منه المعجزات ،ليس بمعنى تجاوز السنن أو خرق قوانين الطبيعة ،بل سيستمر المجتمع نحو الحضارة بسرعة لم نتعود عليها، مثلما كان المجتمع في بدايته، ويعلق مالك عن إن المدرسة الاستعمارية هي السبب في هذا الوضع قائلا ،...إن المدرسة الاستعمارية قد أسهمت في هذا الوضع ،إذلم تكن تهتم بنشر عناصر الثقافة الأوروبية ،بقدر ما تحرص على توزيع نفاياتها ، التي تحيل المُسْتعْمَر عبدا للاقتصاد الأوروبي[39].

وبطبعة الحال لم يعلق مالك كل الأخطاء على المستعمر بل هناك جزء منها هو السبب المباشر لأنه يسعى لتحريك الفرد المسلم كما يشاء ،وهذا ما نلاحظه اليوم من استهلاك مفرط لمنتجات الغرب وانبهار بها، فنحن نحتاج إلى الإنسان الذي يأكل ما ينتج ويلبس ما يصنع وهنا تكمن الفاعلية التي فقدها الفرد المسلم منذ زمن بعيد ،ولن تحدث الفاعلية إلى بالرجوع إلى العمل المنتج والهادف والذي يؤدي إلى النهضة الاقتصادية القائمة على التجديد النابع من ضمير المجتمع

المسلم والقائم على السنن الفاعلة في الأنفس والأفاق والمستمدة من روح القرآن الذي يتطلب إعادة إحياء في نفوس الأفراد للعمل بكل آية فيه .

فبرنامج التنمية لبد ما ، كالجزائر مثلا ،تكون فرص النجاح لديه مسجلة مسبقا في منهجيته التخطيطية ،وفي نوعية خطته التقنية والأخلاقية ،ذلك أنه على الخطة أن نتوقع في إطارهاالمفاهيمي كما في إطارها التنفيذي كل الشروط المعنوية والمادية لنجاحها،وهي مجموعة شروط ، تحدد تماما التقنية المعقدة للخطة هو وحدة المفهوم وهذا هو تعريف الخطة التي نتطلب وحدة المفهوم [40].

وهو يرى أن فكرة التخطيط تلازم ذهنية عصرنا، فهي جزء لا يتجزأ من ثقافته ،ولكن تطبيقها يفترض شروطا تختلف من رقعة للأخرى ، أو حتى من وطن لأخر ،وبالتالي فانه وضع تعريف اصطلاحي للتخطيط قائلا :"وينبغي أن تأخذ أولا كلمة (**تخطيط**) ضبطاً أكثر وضوحاً أجلى في مصطلحنا التقني، فليس التخطيط أن نضع الواحد تلو الآخر، في أجزاء متفرقة ومختلفة، إذ نحن لن نستطيع تشغيل السواعد كلها إذ لم تأخذ على عاتقنا إطعاما لأفواه جميعا ، هذا يبين الربط العضوي بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية،"إلاأن التخطيط يفقد كل معناه ابتدءا من اللحظة التي تكون فيها فكرته مستوحاة من الخارج ،فهذا لا يكون تخطيطا وإنما مجرد مهارة، كمهارة البقال الذي يملأ رفوفه بما تمليه متطلبات زبائنه وأهوائهم وجليُ إننا نريد بادئ ذي بدء أن نمنع بلدنا من أن تكون خمارة معطلة ، تحولت إلى حانوت لبيع أشياء أخرى ،لأنها فقدت زبائنها العاديين ، وعلى الخطة أن تواجه الإصلاح الزراعي من زاوية أخرى ، أو بالأصح من زاويتين :

أ-يجب أن تخصص الأراضي لمهمة الإنتاج وفقا لمعطيات اقتصاد القوت من ناحية ، واقتصاد التنمية من ناحية أخرى .

ب -يجب وضع جهاز فعال يحمي المساحات المنتجة من ظاهرة التصحر التي تهدد جنوب البلاد بأكمله .....والواقع إن هذه الظاهرة الأخيرة هي مشكلة مغاربية نتطلب التعاون الأخوي بين حكومات إفريقيا الشمالية الثلاث[41] .

3-المحافظة على البيئة "من أجل بيئة صالحة للعيش الجزائري ":

انطلق في تحديد المشكلة من خطورة نزوح الصحراء إلى الشمال، ويؤكد ذلك قائلا :"وقد تتأكد خطورة المشكلة في نظرنا، إذا ما عقدنا المقارنة بين الأرقام التي تدل على نقصان الأرض الصالحة للزراعة والتي تدل زيادة السكان في العالم.[42] "وفي كتابه "فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ" يقول: إن النظرية الاقتصادية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع نظرية السياسية ،....تحيل المبدأ النظري إلى قانون للعمل والنشاط،فتضمه بذلك إلى قانون للعمل والنشاط، فتضمه بذلك إلى دوافعه والى نسقه وأسلوبه، والطريقة الوحيدة التي يصبح بها المبدأ أو الفكرة جزءا من التاريخ هي أن يتحول إلى(عمل)إلى دافع عمل، إلى طاقة عملية، إلى إمكانية عمل[43] . وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك مساحة شاسعة من الأراضي فمن الضروري استثمار فيها ،ولا يكون ذلك إلا عن طريق التخطيط الفعال المبني على الخطة العامة ثم تتجزأ إلى خطط فرعية قائمة على التنمية المستقلة وهذه الأخيرة ضرورية في كل ولاية التي تتميز بخصوصيات بناءا على المصادر المادية والمعنوية التي تمتلكها كل ولاية، وهو يصر أن التنمية لابد أن تكون مستوحاة من روح المجتمع التي تطبق فيه ويرفض فكرة النماذج المستوردة قائلا :"فأي مشروع نفكر فيه بأفكار الآخرين ،ونحاول انجازه بوسائل غيرهم معرض لا محالة للفشل"[44].

4-تحقيق المعادلة الاجتماعية "الفرد في خدمة الجماعة والجماعة في مصلحة الفرد ":

هذه المعادلة الاجتماعية التي صاغها مالك بن نبي مستوحاة من روح الإسلام فهذا الأخير جاء من أجل تحقيق الرقي والتقدم للبشرية كافة باعتباره دين عالمي صالح لكل زمان ومكان، وهذه المعادلة مرتبطة بجوهر شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة على العلاقة بين العبد وخالقه ،فكلما كان الفرد تربطه علاقة متينة بينه وبين ربه كلما كانت علاقته بالآخرين ايجابية وفعالة، وفعالية شبكة العلاقات الاجتماعية مرتبطة بفعالية هذا المبدأ، وفي هذا الإطار يقول مالك بن نبي :"وعلى هذا فان ما درسنا من أمراض مجتمع معين ،من مختلف جوانبه

الاقتصادية والسياسية والفنية ...الخ، فإننا ندرس في الواقع أمراض (الأنا) في هذا المجتمع ،وهي الأمراض التي تتجلى في لا فعالية شبكة العلاقات الاجتماعية[45]. "

وهذه المعادلة هي أساس الإقلاع الحضاري الذي نطلق عليه اليوم التنمية فكلما كان المجتمع يد واحدة كلما تحققت التنمية وهذه الأخيرة لا تقوم إلا من خلال تضافر جهود الأفراد في إطار واحد وشامل، فمعادلة الفرد للمجموع والمجموع للفرد تعتبر بمثابة الحافز والدافع القوي لفعالية القوى الاجتماعية في عملية التنمية ،وهذه المعادلة ضرورية للخروج من حالة الترهل السائدة في المجتمعات الإسلامية في مجتمع ما بعد الموحدين.

والتنمية في الجزائر ركزت على النماذج الغربية ففي البداية سلكت مسلك الاشتراكية وبعد فشل هذا النموذج اتجهت إلى النموذج الرأسمالي، ففي النموذج الأول الملاحظ التلاعب بممتلكات المصلحة العامة بوصفها ملكية جماعية، وفي النموذج الثاني هو التركيز على المصلحة الفردية ،فلا النموذج الأول ولا الثاني يلاءم طبيعة المجتمع الجزائري، فمن الضروري الحفاظ على المصلحة العامة في حدود المصلحة الخاصة والعكس صحيح، ولا يكون ذلك إلا في حدود التنمية التي تكون نابعة من التراث الفكري والاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبمعنى أكثر دقة من التراث الفكري وخصوصا مقترحات مالك بن نبي فالتنمية تكون في حدود الإنسان والتراب والوقت انطلاقا من التراث الثقافي ومن الحضارة الإسلامية والعربية .

فالقضية إذن ليست قضية إمكان مالي ،ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية ،أي الإنسان والتراب والوقت، في مشروع،تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات ،ولا يأخذها الغرور في شبه تعالي على الوسائل البسيطة التي في حوزتها منذ الآن ،ولا ينتظر العمل بها حقنة من العملة الصعبة ،شروط الاكتفاء الذاتي أي الحلقة الاقتصادية التي تستطيع أن تتغلغل في نفسها ،إذا ما اقتضت الضرورات الداخلية والخارجية ذلك [46].

والحقيقة أن بقاء المشكلة الثقافية واستمرارها على ما هي عليه هي بحد ذاتها أزمة في هيكل وبنية جهاز الدولة ذاتها ، إذ يمكننا من هذه الناحية أن نعتبر أن الدولة نفسها في أزمة مضاعفة :أزمة الخطأ التقديري في بناء عملية التنمية من أصلها، وأزمة من كون أن الدولة المعاصرة التي ترمي إلى التكيف مع مجتمع المعرفة هي عاجزة مقصرة وضعيفة على التكيف مع متطلبات

نموذج المعرفة لأنها من الناحية الثقافية تعاني معضلة التقصير والتعقيد والرغبة في التخلي عن رصيدها الثقافي، ومن هنا يستحيل التكيف والاندماج مع نمط مجتمع المعرفة العالمي من دون قاعدة أو رصيد ثقافي يعكس هوية الدولة أو على الأقل يعطيها هوية[47] .

خاتمة :

التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تجسيدها إلا من خلال منهج متكامل ومترابط العناصر منحصرا بصورة جوهرية في مكوناته الأساسية (العنصر الاقتصادي، العنصر الاجتماعي والعنصر البيئي والعنصر التكنولوجي)، هي التي تسهم بشكل فعال في تحقيق العملية التغييرية من وجهة نظر مالك بن نبي، وذلك من خلال تركيزها على مرحلة بلوغ المجتمعات لمستوى حضاري راقي يتسم بالنمو والفعالية، والتخلف عنده هو كساد للطاقات الاجتماعية، فلقد ركز على اقتصاد القوت واقتصاد التنمية في ثنائية ربط فيها بين ضرورة العمل وضرورة توفير القوت لكل فرد، والتخطيط بالنسبة له هو جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع ولكن تطبيقه يفرض شروطا من رقعة إلى أخرى، وعليه فالتخطيط يعد تقنية منهجية لا تستورد وذلك الاقتصاد من الضروري أن يأخذ البعد الذي يوازي فيه بين الجانب النظري والبعد العملي، هذا الأخير الذي تلعب فيه الفعالية الدور الكبير للخروج من حالة الركود والجمود إلي عملية التنمية الشاملة أو الإقلاع الحضاري الذي يحلق بالمجتمع الجزائري في عالم التقدم الذي يمزج بين فعالية الإنسان وعطاء الأرض واستثمار الوقت في ظل الفكرة الدينية وجنوحها إلى تقديس الروح، وبمعنى أكثر دقة رجوع الإنسان إلى فطرته مثلما كان في عهد الحضارة الإسلامية التي تمسكت بإنسان الفطرة الذي كانت الروح السبب الأول والأخير في جعله أكثر قوة وعطاء، ذلك لأن الحضارة المادية المعاصرة اليوم تحمل بين طياتها جراثيم دمارها ونهايتها، فالحرية بغير حدود وقيود، والنفعية المادية شجعت ألوان الفساد ودمرت نفسية الإنسان الغربي .

والملاحظ أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى تفعيل في نظرية التنمية المستدامة لمالك بن نبي كإطار فكري يمكن من خلالها تفعيل دور رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في القوى الاجتماعية مثلما فعلت الصين سابقا لأنها لم تكن تمتلك رأس المال المادي لذا استثمرت في

رأس المال البشري، فالإطار الفكري النابع من الثقافة الوطنية مهم جدا من أجل إعادة بناء الثقافة العملية في الاقتصاد من أجل الاستثمار في الإنسان والوقت والتراب لكي تستطيع الجزائر أن تأكل ما تنتج وتلبس ما تصنع وبالتالي توجه الفكر والعمل والوقت.

الهوامش:

[1] .رشيد زرواتي ، إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة ، زاعياش للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2011 ، ص 35.

[2] .مالك بن نبي، من أجل التغيير ،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الفكر للتوزيع والنشر، ط 5 ،1995، دمشق، سوريا ، ص 11.

[3] .المرجع السابق ،ص 12.

[4] .عبد الرحمان ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون:العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني ،ج 1، بيروت، (ب.س)، ص 251.

[5] .مالك بن نبي ،مجالس دمشق ،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الفكر ،2005،دمشق ،سوريا ،ص 17 .

[6] .الطيب برغوث ،أفاق في الوعي السنني :محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي،دارالشاطبية للتوزيع والنشر ،الجزائر،2012 ،ص ص 24-25.

[7] .مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الوعي للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2013 ،ص 41.

[8] .مالك بن نبي ،شروط النهضة ،ترجمة كمال مسقاوي وعبد الصابور شاهين ،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الوعي للنشر والتوزيع ، الجزائر،2013،ص ص 75 -77.

[9] .مالك بن نبي،الفكرة الإفريقيةالأسيوية ،ترجمة عبد الصابورشاهين،سلسلة مشكلات الحضارة،دار الفكر ،ط 3،دمشق،سوريا، 1992،ص 35.

[10] .مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ،مرجع سبق ذكره ،ص 35.

[11] .مالك بن نبي ،وجهة العالم الإسلامي ،ترجمة عبد الصابور شاهين ،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الفكر ،دمشق ،سوريا، 1986،ص ص 65 -66.

[12] .عبد الله بن حسين النصر ،البيئة والتنمية،مجلة البيئة والمجتمع ،ملحقة بمجلة العلوم التقنية،تصدر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،العدد 1،ص 07.

[13] . مالك بن نبيالمسلم في عالم الاقتصاد،مرجع سبق ذكره ،ص 64 .53

[14] .رشاد احمد عبد اللطيف،التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة ،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية ،مصر،2007،ص 150.

[15] .مالك بن نبي ،وجهة العالم الإسلامي ،مرجع سبق ذكره ،ص 95 -96.

[16] .القرآن الكريم ،سورة الرعد ،الآية 11.

[17] .مالك بن نبي ،ميلاد مجتمع ،الجزء الأول شبكة العلاقات الاجتماعية،ترجمة عبد الصبور شاهين ،سلسلة مشكلات الحضارة،دار الفكر، دمشق،سوريا ،1985،ص 107.

[18] .مالك بن نبي ،شروط النهضة ،مرجع سبق ذكره ،ص 61.

[19].مالك بن نبي ،ميلاد مجتمع ،مرجع سبق ذكره ،ص 52.

[20].مالك بن نبي ،مشكلة الثقافة ،ترجمة عبد الصابور شاهين ،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الفكر،دمشق ،سوريا ،2009 ،ص ص24- 25

[21].يوسف محمد حسين ،موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث ،الدار الخلدونية للتوزيع والنشر،الجزائر ،2010،ص 214.

[22].الطيب برغوث برغوث ،أفاق في الوعي السنني :محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي ،دار الشاطبية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ص 16 .

[23].مالك بن نبي ،مجالس دمشق ،مرجع سبق ذكره ،ص 116.

[24]. الطيب برغوث ،مرجع سبق ذكره ،ص 53.

[25].مالك بن نبي ،شروط النهضة ،مرجع سبق ذكره ،ص 81.

[26].عمر النقيب ،مقومات بناء إنسان الحضارة في فكر مالك بن نبي التربوي ،الشركة الجزائرية اللبنانية ،الجزائر ،2009 ،ص 53 .

[27].مالك بن نبي ،شروط النهضة ،مرجع سبق ذكره ،ص 81.

[28].مالك بن نبي ، المرجع السابق ،ص 94.

[29].المرجع السابق ،ص 98.

[30].مالك بن نبي ،من أجل التغيير ،مرجع سبق ذكره ،ص 18.

[31].مالك بن نبي ،ميلاد مجتمع ،مرجع سبق ذكره ،ص 34.

[32].عمر النقيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 167.

[33].مالك بن نبي ،ميلاد مجتمع ،مرجع سبق ذكره ،ص 70 .

[34].مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ،مرجع سبق ذكره ،ص 101.

[35].مالك بن نبي ،وجهة العالم الإسلامي ،مرجع سبق ذكره ،ص 166-169.

[36].مالك بن نبي ،بين الرشاد والتيه ،بإشراف ندوة مالك بن نبي،سلسلة مشكلات الحضارة ،دار الوعي للنشر والتوزيع (الإعادة السابعة للطبعة الرابعة) ،الجزائر ،2012،ص ص 195-196.

[37] .يوسف محمد حسين ،مرجع سبق ذكره ،ص 526 .

[38].مالك بن نبي ،وجهة العالم الإسلامي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 64-65.

[39].مالك بن نبي ،من أجل التغيير ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 30-31.

[40].المرجع السابق ،ص ص 33 -34.

[41]. .مالك بن نبي ،في مهب المعركة ،من إصدار ندوة مالك بن نبي ،دار الفكر ،ط 4 ،دمشق ،سوريا ،2002،ص 94.

[42]. مالك بن نبي ،فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ ،ترجمة عبد الصابور شاهين ،دار الفكر ،ط 3 ،دمشق ،سوريا ،2001،ص 159.

[43]. مالك بن نبي ،بين الرشاد والتيه ،مرجع سبق ذكره ،ص 172.

[44].مالك بن نبي ،ميلاد مجتمع ،مرجع سبق ذكره ،ص 41.

[45]. رابح لونيسي ،نظريات تخلف العالم الإسلامي،مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع) ،تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 14،ربيع 2011،ص 62 .

[46]. عبد اللطيف عبادة ،صفحات مشرقة في فكر مالك بن نبي ،دار الشهاب للطباعة والنشر ،باتنة ،الجزائر ،1984 ،ص ص 56-58.

[47]. سعيد عيادي ،ترصيص القواعد الثقافية لإعادة البناء الحضاري ،دار قرطبة ،الجزائر ،2009،ص187 .